13 مارس 2026 | ONC_NEWS

المجلس الأوروبي يعتمد توصيتين: بخصوص تعزيز المساواة والمساءلة عن العنف ضد النساء والفتيات الميسر بواسطة التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي

اعتمدت لجنة الوزراء التابعة لمجلس أوروبا، بتاريخ 4مارس 2026، توصيتين هامتين في المجال الرقمي، التوصية الأولى CM/Rec (2026)1 بشأن المساواة والذكاء الاصطناعي، وتهدف إلى توجيه الدول الأعضاء من أجل تعزيز المساواة، بما فيها المساواة بين الجنسين، ومنع جميع أشكال التمييز المرتبطة بمختلف مراحل دورة حياة أنظمة الذكاء الاصطناعي.

فيما تتعلق التوصية الثانية CM/Rec (2026)2بإلزامية المساءلة في حالات العنف ضد النساء والفتيات الميسّر بواسطة التكنولوجيا، وتهدف إلى مساعدة الدول على ضمان المساءلة والوقاية والحماية والإنصاف في مواجهة هذا النوع المتنامي من العنف[1].

[1] من المرتقب الإطلاق الرسمي لهذه التوصية يوم 10 يونيو 2026 بقصر أوروبا بستراسبورغ، في إطار فعالية تحمل عنوان: "من المعايير إلى التنفيذ: جعل الالتزام بالمساءلة عن العنف ضد النساء والفتيات الميسَّر بواسطة التكنولوجيا واقعا ملموسا". وستتناول هذه الفعالية آفاق تنفيذ التوصية، مع بحث التدابير العملية التي يمكن لمختلف الأطراف المعنية اعتمادها من أجل تفعيل مقتضياتها في أعمالها. كما سيعرف هذا الحدث مشاركة ممثلين عن الدول الأعضاء، ولا سيما أعضاء من النيابة العامة، وأجهزة الشرطة، وسلطات التقنين، إلى جانب منظمات المجتمع المدني وسائر الأطراف المعنية، على أن يتم بثه عبر الإنترنت بما يتيح مشاركة واسعة.

- **الفكرة العامة المشتركة بين التوصيتين:**

تكشف التوصيتان عن توجه معياري أوروبي جديد يقوم على فكرة أساسية مفادها أن التحول الرقمي لا يمكن أن يبقى مجالا تقنيا صرفا، بل يجب أن يخضع لمقتضيات حقوق الإنسان والمساواة وعدم التمييز، وحماية الفئات الأكثر تعرضا للانتهاك. فالتوصية الأولى تنطلق من أن الذكاء الاصطناعي قد يكرس التحيزات والقوالب النمطية والتمييز البنيوي إذا لم يخضع للشفافية والمساءلة والرقابة البشرية.

فيما تنطلق التوصية الثانية من أن العنف ضد النساء والفتيات لم يعد ينحصر في المجال المادي التقليدي، بل أصبح يرتكب أو يسهل أو يضخم بواسطة الوسائط الرقمية، بما يفرض على الدول واجبات جديدة في الوقاية والتجريم والحماية والإنصاف .

- **الإطار المرجعي للتوصيتين:**

ترتكز التوصيتان على المعايير الدولية لحقوق الإنسان، فالتوصية الأولى الخاصة بالمساواة والذكاء الاصطناعي تحيل على المادة 14 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وعلى البروتوكول رقم 12 عند الاقتضاء، وعلى المادة E من الميثاق الاجتماعي الأوروبي المنقح، وتؤكد أن الالتزامات المتعلقة بالمساواة وعدم التمييز تسري كذلك على جميع أنشطة دورة حياة أنظمة الذكاء الاصطناعي. كما تؤكد أن الكرامة الإنسانية، والاستقلال الذاتي، والمساواة، بما فيها المساواة بين الجنسين، هي في صميم دولة القانون والديمقراطية .

أما التوصية الثانية فترتكز على" الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وعلى اتفاقية إسطنبول، واتفاقية لانزاروت، واتفاقية بودابست بشأن الجريمة المعلوماتية"، كما تؤكد ضرورة أن تكون جميع الأطر القانونية والسياساتية والتنظيمية المتعلقة بالمساءلة متناسبة ومرتكزة على احترام حقوق الإنسان، مع مراعاة خاصة للمواد 2 و3 و8 و10 و14 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وتشدد في الوقت نفسه على حماية حرية التعبير، مع اتخاذ تدابير استباقية لمنع الأثر الذي يحدثه العنف الرقمي ضد النساء والفتيات .

أولا: مضمون التوصية الأولى بشأن المساواة والذكاء الاصطناعي

تهدف هذه التوصية إلى مساعدة الدول الأعضاء على تعزيز المساواة ومنع ومكافحة التمييز في جميع الأنشطة التي تقوم بها الدول والجهات العامة والخاصة خلال دورة حياة أنظمة الذكاء الاصطناعي، وتقر بأن التمييز قد يستند إلى طيف واسع من الخصائص المحمية، مثل الجنس والنوع الاجتماعي والأصل واللغة والدين والإعاقة والسن والوضع الصحي والهوية الجندرية والوضع العائلي ووضعية الهجرة أو اللجوء، مع تنبيه خاص إلى التمييز المتعدد والتقاطعي، بل وإلى ما تصفه التوصية بالتمييز "بالمحاكاة أو بالنيابة" حين يستنتج الانتماء إلى خاصية محمية عبر مؤشرات تبدو في ظاهرها محايدة .

وتدعو الدول إلى اعتماد مقاربة شاملة تشمل التشريع والسياسات والإدارة والتنظيم والتقييم، بما يضمن وجود إطار متكامل لتعزيز المساواة والوقاية من التمييز في مجال الذكاء الاصطناعي، مع مراقبة مدى فعالية هذه الأطر وملاءمتها بصفة دورية. كما تؤكد أن التدابير الواجب اتخاذها ينبغي أن تضمن ملاءمة استعمال أنظمة الذكاء الاصطناعي، وفرض متطلبات مناسبة للشفافية والمراقبة، بما فيها الرقابة البشرية الفعلية، ووضع أطر واضحة للمسؤولية والمساءلة، وحماية فعالة للحقوق الأساسية، ومن بينها الخصوصية وحماية المعطيات الشخصية، مع توفير سبل انتصاف فعالة للمتضررين .

1. أبعاد المساواة:

لا تكتفي التوصية الأولى بالنظر إلى الذكاء الاصطناعي بوصفه خطرا، بل تعتبر أيضا أنه قد يكون أداة لتعزيز المساواة إذا استخدم في إطار شفاف وخاضع للمساءلة، ولهذا تشجع الدول على ضمان استفادة جميع أفراد المجتمع على قدم المساواة من مزايا الذكاء الاصطناعي، مع اتخاذ تدابير لتعويض أوجه الحرمان، وتسهيل المشاركة الكاملة للأشخاص والفئات المتضررة من أوجه اللامساواة، واعتماد إجراءات إيجابية عند الاقتضاء. كما تدعو إلى تنظيم مشاورات عمومية دورية وبصيغ ميسرة، مع الحرص على مشاركة متوازنة بين النساء والرجال، وعلى الحضور الفعلي للفئات الأكثر تأثرا بالتمييز .

وتلفت التوصية الانتباه أيضا إلى أن من أسباب الخطر في مجال الذكاء الاصطناعي ضعف تمثيل النساء والفئات المعرضة للتمييز في مواقع القرار، وفي مراحل التصميم والتطوير والنشر، لذلك تدعو الدول إلى تشجيع الجهات العامة والخاصة، بوصفها مشغِّلة ومطورة للأنظمة الذكية، على تعزيز التنوع والمساواة بين الجنسين ضمن الموارد البشرية وعلى مختلف المستويات، وإلى مكافحة الإقصاء والتمييز

والعنف في بيئة العمل، ومواجهة الصور النمطية وأشكال التعصب. كما تشجع المبادرات التي تستخدم الذكاء الاصطناعي بصورة إدماجية وتحويلية لاكتشاف التحيزات التقنية والاجتماعية وتصحيحها، ورصد خطابات الكراهية والعنف القائم على النوع الاجتماعي والوقاية منها .

2. الشفافية والرقابة والانتصاف:

من أهم ما يميز هذه التوصية أنها تمنح مسألة الشفافية وقابلية التفسير والولوج إلى المعلومات مكانة مركزية. فهي تدعو الدول إلى إلزام مزودي ومستخدمي أنظمة الذكاء الاصطناعي بتوثيق الأنشطة ذات الصلة عبر مختلف مراحل دورة الحياة، وإبلاغ الأشخاص المعنيين بدور النظام في صنع القرار وبآثار المعاملة التفاضلية الناتجة عنه، وتيسير التعرف على المحتويات التي ينتجها الذكاء الاصطناعي، بإتاحة معلومات حول كيفية اشتغال النظام ومعايير اتخاذ القرار.

وتوصي كذلك بإحداث أو دعم سجلات عمومية للأنظمة ذات الأثر الكبير على ممارسة حقوق الإنسان، مع تضمين خلاصات لتقييمات الأثر على الحقوق، بما في ذلك المخاطر المرتبطة بالمساواة وعدم التمييز.

كما تنص على ضرورة تمكين الأشخاص المتأثرين من ولوج مناسب إلى المعلومات المتعلقة بالقرارات التي تمس حقوقهم، وعلى توفير ضمانات إجرائية وطرق فعالة للطعن وجبر الضرر عند الاشتباه في وجود تمييز، مع إخضاع الأنظمة ذات الأثر الكبير لرقابة بشرية. وتذهب أبعد من ذلك حين تقترح تمكين هيئات المساواة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والوسطاء والسلطات المختصة من حق الوصول إلى المعلومات واختبار الأنظمة الذكية للتحقق من وقوع التمييز .

3. تقييم الأثر والمسؤولية:

تشدد التوصية على ضرورة اعتماد تقييمات دورية للمخاطر وللأثر من منظور حقوق الإنسان قبل نشر النظام الذكي وخلال مختلف مراحل تشغيله، مع تركيز خاص على مخاطر الإخلال بالمساواة وعدم التمييز، كما تحث على إجراء اختبارات مستمرة، ووضع معايير لتدقيق الأنظمة في مجال التمييز، وإمكانية اعتماد برامج للتصديق أو الشهادات من منظور المساواة وعدم التمييز. وتوجب توثيق التدابير المتخذة لمنع التحيزات أو الحد منها للتمكن من إتاحتها للأشخاص المتضررين وللهيئات المختصة وللمجتمع المدني عند الاقتضاء، خصوصا في السياق القضائي .

وفي جانب المسؤولية، تدعو التوصية **الدول إلى توفير مساطر قضائية أو إدارية يسهل الولوج إليها، بما في ذلك آليات المصالحة والآليات غير القضائية، لفائدة ضحايا التمييز المرتبط بأنشطة أنظمة الذكاء الاصطناعي، كما تشجع على المساعدة القانونية المجانية وفق الشروط الوطنية، وعلى إمكان اعتماد وسائل للدعوى الجماعية، وعلى مراجعة قواعد المسؤولية القائمة والنظر عند الاقتضاء، في مسؤولية مزودي أو ناشري الأنظمة إذا تسبب نشاطهم في التمييز**. وتؤكد أيضا أهمية قواعد الإثبات، بما فيها إمكان قلب عبء الإثبات في بعض الحالات، إلى جانب توفير عقوبات فعالة ومتناسبة ورادعة، والتعويض عن الضرر المادي والمعنوي، واتخاذ تدابير تتعلق بوقف أو حظر بعض استعمالات الذكاء الاصطناعي إذا ثبت تعارضها مع مبدأ عدم التمييز .

ثانيا: مضمون التوصية الثانية بشأن المساءلة عن العنف الميسّر بواسطة التكنولوجيا

تعرف التوصية الثانية العنف ضد النساء والفتيات الميسّر بواسطة التكنولوجيا بأنه كل فعل من أفعال العنف القائم على النوع الاجتماعي يرتكب أو ييسر أو يفاقم أو يضخم بواسطة التكنولوجيا أو عن طريقها ويؤثر على النساء أو الفتيات. كما تعرف الشركات التكنولوجية والوسطاء على الإنترنت والمنصات الإلكترونية تعريفا واسعا، بما يشمل المنصات التي تنظم التفاعل بين المستخدمين وتستخدم أنظمة خوارزمية لجمع البيانات وتحليلها. وتؤكد التوصية أن هذا العنف ذو طابع جندري، وأنه يشكل امتدادا لعنف أوسع قائم على النوع الاجتماعي، مع آثار لا تمس السلامة الجسدية والنفسية فقط، بل تمتد إلى السمعة والأمن الاقتصادي والمشاركة في الحياة العامة والسياسية والقيادة والكرامة، والانخراط الآمن في الفضاء الرقمي .

وتعرف التوصية مفهوم **"المساءلة" بأنه واجب الدولة في ضمان أن يسائل القانون كل من ارتكب أو سهل أو حرض على هذا العنف عن أفعاله أو امتناعه، من خلال مساطر وأطر وآليات فعالة في القانون الجنائي أو المدني أو الإداري**. وتضيف أن المساءلة لا تعني العقاب فحسب، بل تشمل كذلك تدابير الوقاية التي تعزز السلوك المسؤول، وتستهدف الجذور العميقة للعنف، وتخلق بيئة لا يسهل فيها العنف ولا يتسامح معه ولا يقبل ولا يتغاضى عنه. كما تتبنى التوصية مقاربة حقوقية شاملة، تراعي النوع الاجتماعي، وتتمحور حول الضحية.

1. الوقاية والدعم:

تعطي هذه التوصية مكانة كبيرة لمسألة الوقاية، إذ تطالب الدول بمعالجة الأسباب الجذرية للعنف، مثل التمييز البنيوي، والصور النمطية الجندرية، والممارسات الأبوية أو الكارهة للنساء، وثقافة إهمال الرضا في التفاعلات الجنسية .كما تدعو إلى إطلاق مبادرات وقائية شاملة وميسرة ودامجة قائمة على الأدلة، من خلال التربية وبناء القدرات والتثقيف الرقمي، والتحسيس، مع إشراك المجتمع المدني ومنظمات النساء والشباب والأطفال والضحايا والقطاع الخاص والمؤسسات التعليمية والبحثية ووسائل الإعلام في جهود الوقاية. كما تدعو إلى تنويع مستويات الوقاية وتستهدف أولا عموم المجتمع، وثانيا الفئات المعرضة للخطر، وأخيرا الجناة .

وتلزم التوصية الدول بضمان وجود هياكل دعم فعالة ومنسقة وممولة بما يكفي لفائدة الضحايا، مع إعطاء الأولوية لخدمات تراعي والطفل والنوع الاجتماعي، والصدمات النفسية، وتستجيب للحاجات الفردية. كما تؤكد أن خدمات الدعم ينبغي أن تتخذ طابعا شموليا يضم المشورة القانونية والنفسية، وعند الاقتضاء المشورة التقنية، وأن ينظر إلى التعافي باعتباره جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية العامة للقضاء على هذا العنف .

2. الإصلاح التشريعي والسياسات العمومية:

تدعو التوصية الدول إلى مراجعة تشريعاتها وسياساتها الخاصة بمنع العنف ضد النساء والفتيات وبمساعدة الضحايا، للتأكد من انطباقها فعليا على الأشكال الميسّرة بالتكنولوجيا، وإلى تقييم فعالية هذه الأطر بصفة دورية، وسد الثغرات القانونية والتنظيمية عند غيابها أو نقصها أو سوء تطبيقها. كما تؤكد ضرورة أن يؤخذ هذا العنف في الاعتبار ضمن القانون الجنائي، وأن تمتد الإجابات القانونية إلى أفعال التحريض والمساعدة والمشاركة والمحاولة، وأن تقترن العقوبات بالفعالية والتناسب والردع، مع إمكان اعتبار البعد التكنولوجي ظرفا مشددا إذا سبب ضررا بالغا للضحية.

كما تلزم التوصية الدول بإجراء مشاورات عمومية منتظمة خلال إعداد القوانين والسياسات المتعلقة بالعنف، وبنشر نتائج تلك المشاورات بشفافية، والعمل على جمع المعطيات وتحليلها بحسب الجنس والسن والعلاقة بين الضحية والجاني وغيرها من المؤشرات الملائمة، وتشجيع البحث العلمي من أجل تحسين إعداد السياسات ومراجعتها على أساس الأدلة .

3. الولوج إلى العدالة وفعالية الجهات القضائية:

في المجال القضائي، تدعو التوصية إلى ضمان استجابات فعالة في القانون الجنائي والمدني والإداري، مع منع إعادة إيذاء الضحية داخل المسار القضائي، وضمان إعلامها وإشراكها ومعاملتها بكرامة واحترام، وحماية حياتها الخاصة وكرامتها وحماية أسرتها والشهود ضد الترهيب والانتقام والتعرض المتكرر للإيذاء. كما تؤكد ضرورة تقوية قدرات أجهزة الشرطة والنيابة العامة والقضاة، وتوفير الموارد البشرية والتقنية والمالية الملائمة، ومراعاة الخصوصيات الجندرية في تقييم المخاطر وفي التعامل مع الأدلة، وتعزيز مشاركة النساء في منظومة إنفاذ القانون والعدالة .

وتوصي أيضا بإتاحة آليات آمنة وميسرة للتبليغ عن العنف، وفتح **التحقيقات والإجراءات القضائية الفعالة دون تأخير غير مبرر، وتعزيز التنسيق بين أجهزة البحث والمتابعة، وضمان التعامل الآمن مع الأدلة الرقمية وتخزينها وتبادلها وفق بروتوكولات صارمة، مع الاستناد إلى مقتضيات اتفاقية بودابست لتيسير التعاون في مجال الأدلة الإلكترونية. كما تشدد على تعزيز التعاون الدولي لمراعاة الطابع العابر للحدود لهذا النوع من الجرائم، وعلى إمكانية المتابعة التلقائية لبعض الجرائم حسب السياق الوطني .**

وتؤكد التوصية كذلك حق الضحايا في الولوج الفعال إلى العدالة، بما في ذلك المساعدة القانونية المجانية وفق الشروط الوطنية، وإصدار أوامر سريعة وفعالة لسحب وإزالة المحتويات غير المشروعة، مع الحفاظ على الأدلة لمدة مناسبة لأغراض التحقيق والتقاضي، ومن دون اشتراط تحريك دعوى جنائية أو صدور حكم بالإدانة. كما تنص على وجوب توفير سبل انتصاف سريعة وملائمة وفعالة، والنظر في إمكانية إنشاء نظم لتعويض الضحايا من طرف الدولة في الحالات الجسيمة.

4. تنظيم شركات التكنولوجية والمنصات:

من أبرز عناصر هذه التوصية أنها لا تقف عند حدود المسؤولية الفردية للجاني، بل تمتد إلى مسؤولية شركات التكنولوجية والوسطاء والمنصات بحيث **تدعو الدول، عند الاقتضاء إلى وضع تدابير تجعل هذه الجهات تتحمل جزءا من المسؤولية في حالات العنف الميسّر بواسطة التكنولوجيا، وفق مقاربة تدريجية تتناسب مع حجم المخاطر وشدة الأثر المحتمل على حقوق الإنسان. كما تلزمها باعتماد مبدأ السلامة منذ التصميم(safety-by-design) ، أي إدماج معايير الأمان بصورة استباقية داخل**

المنتجات والخدمات، وإجراء تقييمات دورية لمخاطر حقوق الإنسان قبل النشر وبعده، مع نشر نتائج تلك التقييمات والإجراءات المتخذة لمعالجة المخاطر .

وتوصي التوصية الدول بإلزام الشركات والمنصات باعتماد شروط استخدام تراعي النوع الاجتماعي وعدم التمييز، وبإتاحة أنظمة تبليغ سهلة وميسرة وملائمة للأعمار وللأشخاص في وضعية إعاقة، وبإعطاء الأولوية للتبليغات الصادرة عن جهات موثوقة، وبالسماح بالتبليغ عن المحتوى غير القانوني دون إرهاق الضحايا بإلزامهم بتحديد النص القانوني المخالف بدقة. كما تدعو إلى إلزام الشركات بالتعاون مع السلطات القضائية وجهات التحقيق، والإبلاغ عن الأخطار الجسيمة التي تهدد الحياة أو السلامة، وتوفير أدوات حماية وتحكم للمستخدمين، بما في ذلك أدوات التأكد من السن، ونشر تقارير دورية حول سياساتها ونتائجها الكمية.

وبخصوص المنصات، تطالب التوصية بوضع قواعد تنظيمية واضحة وشفافة تفرض عليها تحمل مسؤولياتها في منع العنف الرقمي ضد النساء والفتيات ومكافحته. ويشمل ذلك إعداد إرشادات متخصصة لإدارة المحتوى، وتعيين عدد كاف من المراجعين البشريين ذوي الخبرة والكفاءة اللغوية والتكوين المناسب، ومراجعة سياسات الإشراف على المحتوى بانتظام، وتحميل المنصات المسؤولية عند عدم سحبها بشكل سريع للمحتويات غير المشروعة بعد العلم بها، مع حفظ الأدلة والحد من إعادة ظهور المحتوى المحذوف. كما تدعو إلى استخدام تقنيات مناسبة لمنع إعادة نشر المحتويات غير المشروعة، ووضع آليات واضحة لتوسيم المحتويات الضارة غير القابلة للحذف، وتوفير معلومات شفافة عن كيفية معالجة المحتوى المبلغ عنه، وإتاحة آليات سريعة وفعالة للطعن، فضلا عن تقييم وتخفيف مساهمة الأنظمة الخوارزمية في تضخيم المحتويات الكارهة للنساء أو المحرضة على العنف .

- **خلاصة تركيبية:**

يظهر جليا من خلال التوصيتين، أن مجلس أوروبا انتقل من مجرد التنبيه إلى مخاطر التكنولوجيا إلى بناء معايير عملية تطالب الدول بسن تشريعات وسياسات وآليات رقابة وإنفاذ وتعاون متعدد الفاعلين، فالتوصية **الأولى** تجعل من المساواة وعدم التمييز شرطا لازما في تصميم وتطوير ونشر واستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي، وتربط ذلك بالشفافية والتفسير والرقابة البشرية وتقييم الأثر والمساءلة والإنصاف.

أما التوصية **الثانية**، فتجعل من مكافحة العنف ضد النساء والفتيات الميسّر بواسطة التكنولوجيا التزاما شاملا يشمل الوقاية، والدعم، والتجريم وتحسين العدالة وحماية الأدلة والتعاون الدولي، وإخضاع الشركات والمنصات لمتطلبات السلامة والتبليغ والشفافية والمسؤولية. وبذلك تشكل التوصيتان معا إطارا أوروبيا متقدما لرقمنة تحترم الكرامة الإنسانية والمساواة والعدالة.

13 Mars 2026 | ONC_NEWS

Le Le Conseil de l'Europe adopte deux recommandations : sur le renforcement de l'égalité et la responsabilisation face à la violence contre les femmes et les filles facilitée par la technologie et l'intelligence artificielle

Dans Le Comité des Ministres du Conseil de l'Europe a adopté, le 4 mars 2026, deux recommandations importantes dans le domaine numérique. La première, **CM/Rec(2026)1 relative à l'égalité et à l'intelligence artificielle**, vise à orienter les États membres afin de promouvoir l'égalité, y compris l'égalité entre les femmes et les hommes, et de prévenir toutes les formes de discrimination liées aux différentes étapes du cycle de vie des systèmes d'intelligence artificielle.

La seconde recommandation, **CM/Rec(2026)2 relative à la responsabilité en cas de violence contre les femmes et les filles facilitée par la technologie**, vise à aider les États à garantir la responsabilité, la prévention, la protection et la réparation face à cette forme croissante de violence.

- **Idée générale commune aux deux recommandations**

Les deux recommandations révèlent une nouvelle orientation normative européenne fondée sur l'idée essentielle selon laquelle la transformation numérique ne peut demeurer un domaine purement technique, mais doit être soumise aux exigences des droits de l'homme, de l'égalité, de la non-discrimination et de la protection des groupes les plus exposés aux atteintes.

La première recommandation part du constat que l'intelligence artificielle peut renforcer les biais, les stéréotypes et les discriminations structurelles si elle n'est pas soumise à des exigences de transparence, de responsabilité et de contrôle humain.

La seconde recommandation considère que la violence contre les femmes et les filles ne se limite plus à la sphère matérielle traditionnelle, mais qu'elle est désormais commise, facilitée ou amplifiée par les moyens numériques, ce qui impose aux États de nouvelles obligations en matière de prévention, d'incrimination, de protection et de réparation.

- **Cadre de référence des deux recommandations**

Les deux recommandations s'appuient sur les normes internationales des droits de l'homme.

La première recommandation relative à l'égalité et à l'intelligence artificielle renvoie à **l'article 14 de la Convention européenne des droits de l'homme**, au **Protocole n° 12** lorsque cela est pertinent, ainsi qu'à **l'article E de la Charte sociale européenne révisée**. Elle affirme que les obligations relatives à l'égalité et à la non-discrimination s'appliquent également à l'ensemble des activités relevant du cycle de vie des systèmes d'intelligence artificielle. Elle souligne également que la dignité humaine, l'autonomie, l'égalité — y compris l'égalité entre les femmes et les hommes — se trouvent au cœur de l'État de droit et de la démocratie.

La seconde recommandation se fonde sur **la Convention européenne des droits de l'homme**, **la Convention d'Istanbul**, **la Convention de Lanzarote** et **la Convention de Budapest sur la cybercriminalité**. Elle souligne que tous les cadres juridiques, politiques et réglementaires relatifs à la responsabilité doivent être proportionnés et fondés sur le respect des droits de l'homme, en tenant particulièrement compte des articles 2, 3, 8, 10 et 14 de la Convention européenne des droits de l'homme. Elle insiste en même temps sur la protection de la liberté d'expression, tout en prévoyant des mesures proactives visant à prévenir l'impact de la violence numérique contre les femmes et les filles.

Premièrement : contenu de la première recommandation relative à l'égalité et à l'intelligence artificielle

Cette recommandation vise à aider les États membres à promouvoir l'égalité et à prévenir et combattre la discrimination dans toutes les activités menées par les États et les acteurs publics et privés tout au long du cycle de vie des systèmes d'intelligence artificielle.

Elle reconnaît que la discrimination peut être fondée sur un large éventail de caractéristiques protégées, telles que le sexe, le genre, l'origine, la langue, la religion, le handicap, l'âge, l'état de santé, l'identité de genre, la situation familiale ou encore le statut migratoire ou de réfugié. Elle attire également l'attention sur les formes de discrimination multiple et intersectionnelle, ainsi que sur ce qu'elle qualifie de discrimination « par proxy », lorsque l'appartenance à une caractéristique protégée est déduite à partir d'indicateurs apparemment neutres.

Elle invite les États à adopter une approche globale englobant la législation, les politiques publiques, l'administration, la régulation et l'évaluation, afin de garantir l'existence d'un cadre cohérent pour promouvoir l'égalité et prévenir la discrimination dans le domaine de l'intelligence artificielle, tout en assurant un suivi régulier de l'efficacité et de l'adéquation de ces cadres.

Elle souligne également que les mesures à adopter doivent garantir un usage approprié des systèmes d'intelligence artificielle, imposer des exigences adéquates en matière de transparence et de contrôle, y compris un contrôle humain effectif, établir des cadres clairs de responsabilité et d'imputabilité, assurer une protection effective des droits fondamentaux — notamment la vie privée et la protection des données personnelles — et prévoir des voies de recours effectives pour les personnes concernées.

1. Dimensions de l'égalité

La recommandation ne considère pas uniquement l'intelligence artificielle comme une source de risques, mais estime également qu'elle peut constituer un instrument de promotion de l'égalité lorsqu'elle est utilisée dans un cadre transparent et responsable.

Elle encourage ainsi les États à garantir que l'ensemble des membres de la société puissent bénéficier sur un pied d'égalité des avantages de l'intelligence artificielle, en adoptant des mesures destinées à compenser les situations de désavantage et à faciliter la participation pleine et entière des personnes et groupes touchés par les inégalités, y compris par l'adoption de mesures positives lorsque cela est nécessaire.

Elle recommande également l'organisation régulière de consultations publiques accessibles, en veillant à une participation équilibrée entre femmes et hommes et à la représentation effective des groupes les plus exposés à la discrimination.

La recommandation attire également l'attention sur le fait que la sous-représentation des femmes et des groupes exposés à la discrimination dans les processus décisionnels ainsi que dans les phases de conception, de développement et de déploiement des systèmes d'intelligence artificielle constitue un facteur de risque.

Elle invite donc les États à encourager les acteurs publics et privés, en tant qu'employeurs et développeurs de systèmes intelligents, à promouvoir la diversité et l'égalité entre les femmes et les hommes au sein des ressources humaines et à tous les niveaux hiérarchiques, à lutter

contre l'exclusion, la discrimination et la violence dans le milieu professionnel, et à combattre les stéréotypes et les formes de préjugés.

Elle encourage également les initiatives utilisant l'intelligence artificielle de manière inclusive et transformative afin d'identifier et de corriger les biais techniques et sociaux, ainsi que de détecter et prévenir les discours de haine et la violence fondée sur le genre.

2. Transparence, contrôle et recours

L'un des aspects essentiels de cette recommandation réside dans l'importance centrale accordée à la transparence, à l'explicabilité et à l'accès à l'information.

Elle invite les États à obliger les fournisseurs et les utilisateurs de systèmes d'intelligence artificielle à documenter les activités pertinentes à toutes les étapes du cycle de vie et à informer les personnes concernées du rôle du système dans la prise de décision ainsi que des effets du traitement différencié qui peut en résulter.

Elle recommande également de faciliter l'identification des contenus générés par l'intelligence artificielle en fournissant des informations sur le fonctionnement des systèmes et sur les critères de prise de décision.

Elle préconise en outre la création ou le renforcement de registres publics des systèmes ayant un impact significatif sur l'exercice des droits de l'homme, incluant des résumés des évaluations d'impact sur les droits, notamment les risques liés à l'égalité et à la non-discrimination.

Elle insiste également sur la nécessité de garantir aux personnes concernées un accès approprié aux informations relatives aux décisions affectant leurs droits, ainsi que sur la mise en place de garanties procédurales et de voies de recours effectives en cas de suspicion de discrimination, tout en soumettant les systèmes à fort impact à un contrôle humain.

La recommandation va plus loin en suggérant d'accorder aux organismes de promotion de l'égalité, aux institutions nationales des droits de l'homme, aux médiateurs et aux autorités compétentes un droit d'accès à l'information ainsi que la possibilité de tester les systèmes d'intelligence artificielle afin de vérifier l'existence éventuelle de discriminations.

3. Évaluation d'impact et responsabilité

La recommandation souligne la nécessité de procéder à des évaluations périodiques des risques et des impacts du point de vue des droits de l'homme avant le déploiement d'un système d'intelligence artificielle et tout au long de son fonctionnement, avec une attention particulière aux risques d'atteinte à l'égalité et à la non-discrimination.

Elle encourage également la réalisation de tests continus, l'élaboration de normes d'audit des systèmes en matière de discrimination et la possibilité de mettre en place des programmes de certification ou de labellisation du point de vue de l'égalité et de la non-discrimination.

Elle exige que les mesures adoptées pour prévenir ou réduire les biais soient dûment documentées afin de pouvoir être mises à disposition des personnes concernées, des autorités compétentes et de la société civile lorsque cela est nécessaire, notamment dans un contexte judiciaire.

En matière de responsabilité, la recommandation invite les États à garantir l'existence de procédures judiciaires ou administratives accessibles, y compris des mécanismes de conciliation et des voies non judiciaires, au bénéfice des victimes de discrimination liée aux activités des systèmes d'intelligence artificielle.

Elle encourage également l'accès à l'aide juridictionnelle gratuite conformément aux conditions nationales, la possibilité d'introduire des actions collectives, ainsi que la révision des règles de responsabilité existantes et, le cas échéant, l'examen de la responsabilité des

fournisseurs ou des déployeurs de systèmes lorsque leurs activités entraînent des discriminations.

Elle souligne également l'importance des règles relatives à la preuve, notamment la possibilité d'un renversement de la charge de la preuve dans certains cas, ainsi que la mise en place de sanctions effectives, proportionnées et dissuasives, accompagnées d'une réparation des préjudices matériels et moraux et, le cas échéant, de mesures visant à suspendre ou interdire certains usages de l'intelligence artificielle incompatibles avec le principe de non-discrimination.

Deuxièmement : contenu de la seconde recommandation relative à la responsabilité en matière de violence facilitée par la technologie

La seconde recommandation définit la violence contre les femmes et les filles facilitée par la technologie comme tout acte de violence fondée sur le genre qui est commis, facilité, aggravé ou amplifié par le biais de la technologie et qui affecte les femmes ou les filles.

Elle adopte également une définition large des entreprises technologiques, des intermédiaires en ligne et des plateformes numériques, incluant les plateformes qui organisent l'interaction entre les utilisateurs et utilisent des systèmes algorithmiques pour collecter et analyser les données.

La recommandation souligne que cette violence possède une dimension genrée et constitue une extension d'une violence plus large fondée sur le genre, dont les effets ne se limitent pas à l'intégrité physique et psychologique, mais s'étendent à la réputation, à la sécurité économique, à la participation à la vie publique et politique, à la capacité de leadership, à la dignité et à la participation sûre dans l'espace numérique.

Elle définit la notion de **responsabilité** comme l'obligation de l'État de veiller à ce que toute personne ayant commis, facilité ou incité à cette violence soit tenue responsable de ses

actes ou de ses omissions, au moyen de procédures et de mécanismes efficaces relevant du droit pénal, civil ou administratif.

Elle précise également que la responsabilité ne se limite pas à la sanction, mais comprend aussi des mesures de prévention destinées à promouvoir des comportements responsables, à s'attaquer aux causes profondes de la violence et à créer un environnement dans lequel la violence n'est ni facilitée, ni tolérée, ni acceptée.

La recommandation adopte également une approche globale fondée sur les droits de l'homme, sensible au genre et centrée sur la victime.

- **Conclusion synthétique**

Il ressort clairement de ces deux recommandations que le Conseil de l'Europe est passé d'une simple alerte sur les risques de la technologie à l'élaboration de normes opérationnelles appelant les États à adopter des législations, des politiques publiques, des mécanismes de contrôle, d'application et de coopération entre multiples acteurs.

La première recommandation fait de l'égalité et de la non-discrimination une exigence fondamentale dans la conception, le développement, le déploiement et l'utilisation des systèmes d'intelligence artificielle, en l'associant aux principes de transparence, d'explicabilité, de contrôle humain, d'évaluation d'impact, de responsabilité et de réparation.

La seconde recommandation érige la lutte contre la violence contre les femmes et les filles facilitée par la technologie en obligation globale comprenant la prévention, le soutien aux victimes, l'incrimination pénale, l'amélioration de l'accès à la justice, la protection des preuves, la coopération internationale et la soumission des entreprises technologiques et des plateformes à des exigences de sécurité, de signalement, de transparence et de responsabilité.

Ainsi, ces deux recommandations constituent conjointement un cadre européen avancé pour une transformation numérique respectueuse de la dignité humaine, de l'égalité et de la justice.